

# المملكة الأردنية الهاشمية

## وزارة العدل

### القرار

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠٠٠/١١٥٣

رقم القرار :

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم  
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الرقاد

وعضوية القضاة السادة

عبد الله السلطان ، عبد الفتاح العواملة ، إلياس العكشة ، وفتحي الفاعي

المميز : النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى .

المميز ضدهم : ١

-٢

-٣

بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١١ قدم هذا التمييز للطعن بالحكم الصادر عن  
محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٣٠ بالقضية رقم ٢٠٠٠/٢١٨  
والقاضي بما يلي :-

١- إعلان براءة المميز ضده من جناية الضرب المفضي للموت  
المسندة إليه .

٢- إعلان عدم مسؤولية المميز ضده من جنحة ممارسة الشعوذة  
المسندة إليه .

٣- إعلان براءة المميز ضدتهما  
بالضرب المفضي للموت المسندة إليهما .

من جناية التدخل

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها حيث ثبت من البيانات المقدمة والمستمعة ارتكاب المميز ضدّهم للجرائم المسندة إليهم .

٢- ثبت من إقرار المميز ضده لدى الضابطة العدلية والتي أثبتت النيابة أنه أدلى بها بطوعه واختياره قيام المميز ضده بضرب المغدورة لإخراج الجن منها وكان ذلك بمساعدة المميز ضدهما مما أدى الى وفاتها .

٣- ثبت من تقرير التشريح وجود ضربات في جسم المجني عليها وكذلك في الأضلاع .

وطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقضه موضوعاً .

وبتاريخ ٢٠/١٢/٢٠٠٠ قدم رئيس النيابة العامة مطالعة خطية إنتهى فيها الى طلب قبول التمييز شكلاً وموضوعاً وإجراء المقتضى القانوني .

## القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت قد أحالت كلاً من المتهمين

الى محكمة الجنايات الكبرى ليحاكموا أمامها الأول عن تهمة الضرب المفضي الى الموت خلافاً للمادة ٣٣٠ عقوبات وممارسة الشعوذة خلافاً للمادة ٤٧١ عقوبات وكلاً من الثاني و الثالث عن تهمة التدخل بالضرب المفضي الى الموت خلافاً للمادتين ٣٣٠ و ٢/٨٠ عقوبات .

وتتلخص الوقائع كما وردت بإسناد النيابة العامة أنه وقبل وفاة المغدورة

بشهرين والتي حدثت بتاريخ ٢١/٨/٩٩ كان الشاهد قد

أرسل ابنته وبرفقتها والدتها الشاهدة وشقيقتها الى غزة

للزواج من ابن عمها المقيم هناك وبعد أسبوع من سفرهن اتصلت فاطمة بزوجها ، وأخبرته بأن أصيبت بمرض نفسي ولا تستطيع الزواج من خطيبها وطلب منها أن تعيد ابنته الى الأردن وفعلاً عادت ومعها ابنتها ومعها والد خطيب المتهم وبدأوا بمعالجة في مستشفى البشير ومستشفى الأمراض العقلية بالفحيص ثم وصل الى مسامع ذويها بأنها ملبوسة من قبل الجان وأنها بحاجة الى عرضها على أحد المشايخ لإخراج الجان من جسدها وفعلاً قاموا بإحضار جار لهم وقام بقراءة القرآن عليها لمدة يومين ولكن دون جدوى ، وفي مساء يوم ٢١/٨/٩٩ ذهب المتهمان الى المتهم والذي عرفا أنه بارع في أمور الشعوذة وقاما بشرح حالة أميرة حيث وافق على علاجها وحضر معهما الى المنزل وسمع صوت صراخ الذي وصل الى الشارع فأخبرهما بأن هذا الصوت هو صوت الجان وليس صوت وطلب منهما أن يقوما بتثبيتها فقاما بطرحها أرضاً وبعد أن تمكنا من تثبيتها قام المتهم بقراءة القرآن عليها كما قام بضربها بعصا على مختلف أنحاء جسمها وبعدها قال لهما بأن الجان الأول خرج من جسدها وبقي بداخلها اثنان ثم أخذ بالتحشير عليها وضربها على رأسها والمتهمان ممسكان بها وهي تصيح وتصرخ من شدة الألم وقال لهما بأن الجان الثالث موجود في صدرها وأخذ يضغط على صدرها بيديه بقوة ثم أمسكها من فمها ويقول أخرج من فمها وبعد ذلك أخذ الزبد يخرج من فمها و ارتخى جسمها وطلب الماء وبرشه عليها ولكن دون جدوى وبعد ذلك أخذ يقول يا رب تكون طيبة وصار يبكي ويقول بأن الجان قام بخنقها وارتدى على قدمي والدتها ويتوسل إليها ويقبل أقدامها كي تسامحه ويقول لها بأنه لم يقصد موتها وإنما يقصد شفاؤها وبعد ذلك تركهم وعاد الى منزله بينما قام أهلها بحملها الى مستشفى الأمير فيصل فوصلت فوصلته متوفاه ولدى تشريح الجثة تبين وجود عدة كدمات وكسور في أنحاء جسدها وتكدم في عضلات جدار البطن من الداخل وكسور في أضلاع الصدر وتكدم في السطح الخلفي للرنة إضافة الى إصابات أخرى وعلل سبب الوفاة بالصدمة العصبية النزفية وسجلت القضية وجرت الملاحقة .

وبعد أن نظرت المحكمة الدعوى واستمعت الى بينات النيابة وأقوال المتهمين الدفاعية وشهود الدفاع ومرافعات النيابة و الدفاع أصدرت حكمها رقم ٢٠٠٠/٢١٨ تاريخ ٢٠٠٠/١١/٣٠ المتضمن براءة المتهم من تهمة الضرب المفضي الى الموت وعدم مسئوليته عن تهمة الشعوذة و براءة المتهمين من تهمة التدخل بالضرب المفضي الى الموت لعدم ثبوت الركن المادي لتهمة الضرب المفضي الى الموت وعدم قيام المتهم بضرب المغدورة بأي شئ وعدم اقترابه منها وقيامه فقط بقراءة القرآن وهو جالس على كرسي وعلى بعد متر واحد منها .

لم يرض النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بالحكم المشار إليه وطعن فيه تمييزاً طالباً نقضه للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة منه بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١١ . كما قدم رئيس النيابة العامة مطالعة خطية على الحكم المذكور وطلب فيها نقضه للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة من النائب العام .

وعن جميع أسباب التمييز والتي ينعى فيها المميز على محكمة الجنايات الكبرى خطأها في النتيجة التي توصلت إليها رغم اعتراف المميز ضده لدى الشرطة بقيامه بضرب المغدورة لإخراج الجان من جسدها وبمساعدة المميز ضدهما مما أدى الى وفاتها ورغم ثبوت الإصابات الواردة بتقرير الطبيب الشرعي مما يؤكد صحة اعتراف المتهم وصحة البينات المقدمة .

وفي ذلك نجد أن محكمة الجنايات الكبرى قد أوردت في قرارها المميز مقتطفات من أقوال جميع شهود النيابة وشهود الدفاع وتعليل الطبيب الشرعي للإصابات التي وجدها في جسم المغدورة أميرة والواردة بتقرير الصفة التشريحية حيث أجمع شهود النيابة على أن المتهم لم يقترب من المغدورة وظل يقرأ عليها القرآن وهو جالس على الكرسي وعلى بعد متر واحد منها والمتهمان وهو شقيقها : وهو والد خطيبها ممسكان بها بسبب حالة الهيجان التي كانت فيها بسبب ما بها من صرع وأن سالم لم يضرب بأي شئ لا بالمسبحة ولا بعصا وأنه لم يكن يحمل أيّاً منهما لا المسبحة ولا العصى .

كما أجمع شهود النيابة وشهود الدفاع وبلا إستثناء على تعرض المتهمين للضرب من قبل رجال الشرطة في دائرة البحث الجنائي وبقائهما لدى الشرطة ثلاثة أيام قبل إحالتها الى المدعي العام بالإضافة الى تهديد المتهم ، بأنه إذا لم يعترف كما يرغب محقق الشرطة فسيتهمانه ووالدته و إخوانه بالقتل ولما شاهد والدته وأخواته يجلسن على الأرض في مركز الشرطة ذكر بأقواله بأن ضرب أخته

كما هدده رجال الشرطة بأن عليه أن يذكر ذلك أمام المدعي العام وإلا سيعيدونه للشرطة للضرب وقد اقتنعت المحكمة بما لها من صلاحية في وزن البينة والمنصوص عليها بالمادة ١٤٧ من الأصول الجزائية بما جاء بأقوال شهود النيابة من حيث عدم قيام المتهم ، بضرب المغدورة كما اقتنعت من أقوالهم أيضاً وأقوال شهود الدفاع بأن كلاً من تعرض للضرب في مركز الشرطة من قبل رجال البحث الجنائي مما يفقد اعترافهما قيمته القانونية لصدوره بغير إرادة حرة وإنما نتيجة الإكراه بالضرب خاصة وأن الحادث وقع في ٩٩/٨/٢١ في حين لم يعرضاً على المدعي العام ولم يقم بضبط أقوالهما إلا بتاريخ ٩٩/٩/٩ مما يستدل منه تعرضهما فعلاً للضرب والإكراه يضاف الى ذلك عدم موافقة ما ورد بالاعتراف المزعوم بحقيقة الواقع الثابت بأقوال شهود النيابة بعدم قيام بضربها وأن أولاد عمها ضربوها وهي في غزوة وقبل حضورها الى عمان بثلاثة أيام بسبب شتمها لهم وقيامها بخلع ملابسها وخروجها للشوارع وأنها كانت تقوم بضرب رأسها بالباب وبالأرض وتؤدي نفسها بيديها ومما يفقد أقوال المتهمين لدى الشرطة قيمتها القانونية عدم تقديم النيابة البينة أمام المحكمة على صحتها وأنها أعطيت بطوعهما واختيارهما حيث لم يشهد المحقق على ذلك وإنما تليت أقواله تلاوة فقط بحجة سفره خارج البلاد مما حال دون حق الدفاع في مناقشة هذا الشاهد أمام المحكمة وعليه فقد أصابت المحكمة بتشككها في صحة الاعتراف المزعوم لدى الشرطة وبطرحة جانباً .

أما عن الإصابات الواردة بتقرير الصفة التشريحية فقد قرر الطبيب الشرعي بأن جميع الإصابات التي نتجت عنها الوفاة قد حدثت قبل الوفاة بما يزيد عن ثلاثة أيام الى أسبوعين وأنه لا توجد إصابات حديثة وأنه كشف على الجثة وقام

بتشريحها خلال ساعات بعد الوفاة وأنه لا توجد علامة من علامات الإختناق وأن مجموع ما وجد من أنزفة وبقاعات هوائية في الكبد ناتجة عن أمراض ، وحالة النزاع وأن الكسور في الأضلاع ناتجة عن الإسعاف ، وهذا كله يؤيد إنكار المتهمين لما أسند إليهم ويؤكد صحة أقوال شهود النيابة من أن لم يتم بضرب المغدورة بأي شيء وكذلك عدم صحة إقراره لدى الشرطة المخالف لأقوال الشهود وشهادة الطبيب الشرعي من أن هذه الإصابات قد وقعت قبل ما يزيد على ثلاثة أيام من تاريخ وفاتها ويؤكد أيضاً صحة أقوال شهود الدفاع بالإضافة لأقوال شهود النيابة من تعرض المتهمين الى الضرب في مركز الأمن /قسم التحقيق الجنائي بالزرقاء .

وبذلك تكون المحكمة قد أصابت في قرارها المميز كبد الحقيقة وصحيح حكم القانون وتكون أسباب التمييز غير واردة عليه ويتوجب ردها .  
و عليه نقرر رد جميع أسباب التمييز وتأييد الحكم المميز وإعادة الأوراق الى مصدرها .

قراراً صدر في تاريخ ٢٢ شوال لسنة ١٤٢١ هـ الموافق ٢٠٠١/١/١٧ م .

القاضي المترأس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

هـ.م

lawpedia.jo